

## ١. من نحن؟

"بيروت مدينتي" حركة سياسية تأسست لخوض الانتخابات البلدية للعام 2016. وهي تسعى إلى بناء بديل سياسي خارج الأطر الطائفية، يرمي إلى فرض المصلحة العامة مبدأً أساسياً لممارسة العمل السياسي في لبنان، ويعمل على تحقيق حقوق الناس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلى الحفاظ على البيئة والإرث الثقافي والطبيعي. وتلتزم "بيروت مدينتي" في عملها بمبادئ التشاركية والشفافية والمحاسبة والمساواة والعدالة الاجتماعية، لتحريتنا من الزبائنية والتبعية والمحاصصة.

## ٢. طموحنا للبنان

نرى لبنان وطناً ديمقراطياً مستقلاً يتمتع بكامل السيادة ويتفاعل مع محيطه العربي الذي يربطه به امتداد تاريخي وثقافي، ويفتخر بتعددته وبدور مواطنيه في الداخل وفي بلاد الانتشار. ونرى لبنان بلداً يبي أهمية صون الطبيعة، ويستثمر ثرواته البشرية والطبيعية ويصونها لبناء اقتصاد دامج ونموذج تنموي مستدام، يشمل كافة المناطق والمدن بميزاتها، لتتنصوي في استراتيجية وطنية موحدة ومشروع وطني موحد تقوده مؤسسات عامة فعّالة. كما نتصور لبنان وطناً يزدهر فيه أبنائه وبناته في ظل نظام يحترم حقوقهم المدنية ويحميها عبر تفعيل حكم القانون، ويلتزم بالعدالة الاجتماعية من خلال تأمين فرص متساوية في التعليم والعمل والطبابة، كما يلتزم بالمساواة بين جميع المواطنين والمواطنات.

## ٣. طموحنا لبيروت وبلديتها

بنت "بيروت مدينتي" برنامج عملها انطلاقاً من رؤيتها لبيروت مركزاً ثقافياً واقتصادياً في المنطقة، عاصمة لبنان وتوابته الرئيسية إلى العالم الخارجي و:

- ما زلنا نعمل من أجل تحقيق تصوّرنا لبيروت كمدينة حيوية نابضة وفعّالة تولي اهتماماً خاصاً للإدماج الاجتماعي وسهولة التواصل والتنوع وتتبع منهجاً تطلّعيّاً في التزاماتها بالتنمية المستدامة.
- كما أننا نتوق إلى مدينة مترابطة مع البلدات المجاورة، للاستجابة لمستلزمات التنقل والحركة في المدينة، فضلاً عن السكن الملائم، وتستثمر روح المبادرة والابتكار وتستفيد منها في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وتقوم بتحديث خدماتها ومرافقها العامة لتحسين معيشة سكانها وأهلها ورفاههم.
- كما أننا ما زلنا نسعى إلى بلدية تمثل أهلها وسكانها جميعاً، وتستجيب لكافة حاجاتهم وتصون مصالحهم، بعيداً عن الاصطفافات والتجاذبات السياسية، وتستمد شرعيتها من تمثيل الناس وتشارك المعلومات عبر آليات عمل شفافة، وتقدم لأهل المدينة وسكانها قنوات عديدة تمكّتهم من التعبير عن هواجسهم وتيسر إشراكهم في تحسين شؤونهم اليومية وتحديد مستقبلهم.

## ٤. مقاربتنا للسياسة: سياسة محورها الناس

انطلقنا في عملنا في "بيروت مدينتي" من المستوى المحلي، إيماناً منا بأن باستطاعة كل إنسان، ومن مسؤوليته، أن يكون فرداً فاعلاً وجزءاً من مجموعة ذات صوت وقادرة على إحداث تغيير إيجابي. ولذا فإننا نرى أن تفعيل دور سكان المدينة وحثهم على الانخراط في إدارة شؤون أحيائهم يُؤسس لخلق تغيير من القاعدة صعوداً، تغيير يقلب أنماط الهيمنة التي غيبت أصوات الناس، ولفرض واقع جديد يبني على تجارب المجتمع الغنية.

بمشاركتنا في الانتخابات البلدية عام 2016، قدمنا من خلال "بيروت مدينتي" نموذجاً جديداً للتعاطي مع الاستحقاقات السياسية، ففرضنا شروطاً جديدة للخطاب السياسي في العاصمة برنامج واضح يحاكي حاجات السكان وينطلق منها بطريقة عملية محدداً كيفية إحداث التغيير. وسنواصل في "بيروت مدينتي" على هذا النهج لرفع مستوى التفاعل السياسي على صعيد الوطن.

وبالشراكة مع سكان العاصمة، نراقب في "بيروت مدينتي" ونواكب من خلال بلدية الظل أداء بلدية بيروت، من أجل وضع المخططات وابتكار الحلول العلمية والعملية التي من شأنها الاستجابة لحاجاتنا وتحسين الخدمات والظروف المعيشية في أحيائنا. وفي الوقت ذاته، نعمل من خلال الانتخابات على ترسيخ هذه السياسة التي محورها الناس في عملية صنع القرار عن طريق تحسين التمثيل السياسي من خلال الضغط لإصلاح العملية الانتخابية والمشاركة فيها.

إننا في "بيروت مدينتي" نسعى إلى التوصل إلى بلدٍ يحافظ على التنوع ويحترم ويصون حق الجميع في حياة كريمة لائقة، بلدٍ تكون الدولة فيه حريصة على تمثيل وخدمة المصلحة العامة وتحصين وحماية الحيز العام.

ونحن نعتمد مساراً إيجابياً قوامه الحفاظ على الحريات العامة والمساواة بين الناس وأمام القانون. كما نسعى إلى التوصل إلى دولة تتبنى مؤسساتها نموذج تنمية مستدامة واقتصاد دامج وعادل وسياسات بيئية وثقافية واجتماعية ودفاعية تعيد لنا الثقة والشعور بالاستقرار والتطلع إلى مجتمع مزدهر.

وأخيراً، نرى "بيروت مدينتي" جزءاً من تيار تغييريري، ونعمل على خلق أطر مشتركة مع مبادرات أخرى نتشارك معها القيم والتوجهات، على صعيد العاصمة وخارجها.

## . التزاماتنا

مقاربتنا للسياسة تضع في صلب التزاماتنا قضايا الناس، قضايا الأمن الاجتماعي والأمان وفرص العمل والصحة والتعليم والسكن والتنقل وحفظ الهوية الثقافية الجامعة. نعرضها هنا من خلال محاور أربعة: الناس، الدولة، المدينة، ومحيطنا.

## ١,٥ الناس

### الالتزام بالمساواة والحريات العامة واحترام تعدديتنا:

تبدأ السياسة التي محورها الناس باحترام الحريات المُصانة في الدستور وفي المواثيق الدولية التي وقع عليها لبنان، كحرية التعبير وحرية التجمع وحرية المعتقد.

ويُكرّس هذا النهج بحماية حقوق الإنسان وضمان حريات متساوية للجميع، دون أي تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الجنسية أو الوضع الاجتماعي الاقتصادي أو الحالة الصحية. ويحتم ذلك تبني السياسات واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من التهميش والإقصاء الواقعيين على الفئات الهشة اجتماعياً والمساهمة في إدماجها ومشاركتها الفعالة في الحياة العامة. ومن بين أهم هذه الضمانات، تكريس المساواة بين المرأة والرجل في القانون وفي الواقع، بما في ذلك قانون الجنسية وقوانين الأحوال الشخصية.

كما يقدر هذا النهج التعددية التي يتمتع بها مجتمعنا، فيعتبرها مدخلاً لانفتاحنا الثقافي والاقتصادي مع الداخل العربي للبنان ومع بعده المتوسطي، ومنه إلى سائر العالم، حيث تميز اللبنانيون في كافة المجتمعات التي انخرطوا فيها. لذا، تضمن مقاربتنا للسياسة البعد عن التوترات الطائفية الموروثة وتغيير خطابات التخويف إلى خطابات تقدّر تنوعنا وتعتز به.

### الالتزام بالعدالة الاجتماعية:

إن سياسة محورها الناس تلتزم بالمساواة من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل أساسي، ما يستلزم الانتقال من سطوة الأقلية الحاكمة على الاقتصاد الوطني إلى نموذج اقتصادي واجتماعي دامج وعادل يحفظ المصالح المشتركة.

ومن أكثر الخطوات إلحاحاً لتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة إصلاح نظام الضرائب الجائر بحق الطبقات الوسطى وذوي الدخل المحدود والفقراء. أولاً، باعتماد نظام ضريبي تصاعدي يضمن التوازن بين الدخل وقيمة الضريبة ويلتزم حماية وتحسين مستوى معيشة الفئات المهمشة، كما نذكر ضرورة توظيف الموارد الطبيعية (كالمياه، والنفط، والهواء وغيرها) لخدمة المواطن، ما يقتضي تقليص الاستغلال التجاري للأراضي لحماية قيمتها الاجتماعية كمورد أساسي لتشييد المساكن وأماكن العمل وتأمين المساحات الترفيهية كالحدايق العامة والحفاظ على الشواطئ. وتستتبع هذه المهمة إعادة بناء مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتفعيل دورها الوطني الجامع لتكريس الحق في التعليم والصحة والسكن وضمان الشيخوخة والعمل للجميع بشكل متساو يوضع حداً للتفاوت المتفاقم بين الفئات المجتمعية.

### الالتزام باقتصاد منتج وتنمية مستدامة:

علينا أن نتبنى نموذجاً تنموياً إنتاجياً يعول على مواهب وكفاءات شبابنا وشاباتنا وعلى مواردنا الطبيعية بشكل مستدام ويبني على قدراتنا ومزاياها التفاضلية ويطورها كشرط مسبق لكي يصبح لبنان شريكاً حيوياً في اقتصاد منطقتنا وعالمه ولكي نضع حداً لهجرة الطاقات والمهارات. ولذا نلتزم بوضع الأسس الضرورية لنقل النهج الاقتصادي الحالي للبلاد من الصفقات والمضاربات، التي أدت إلى تفاقم أزمة البطالة وتهجير الشباب وإفلاس خزينة الدولة، إلى نهج تطويري ومنتج ودامج وتنموي يعتمد ترشيد استخدام المال العام ويعطي الأولوية لخلق فرص العمل.

ويتطلب ذلك تحديد القطاعات ذات المزايا التفاضلية، كقطاع التكنولوجيا والخدمات المالية، إضافةً إلى تحفيز وتحديث القطاعات التقليدية كالزراعة والسياحة والصناعات الغذائية وميدان النشر والحرف الفنية، وكذلك المجالات التي تستقطب الشباب ولها أثر اقتصادي-اجتماعي كمجالات التكنولوجيا والتصميم والرياضة والثقافة وغيرها.

كما من الضروري تبنيّ سياسات مالية وقطاعية ونقدية تخدم هذه الأهداف، فترفع من شأن بيئة الأعمال في لبنان بتوفير فرص استثمارية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما فيها الناشئة، وتسهل معاملات تأسيسها وإدارتها وتخفف عبء الضرائب عليها. كما يتطلب ذلك عدم حصر تمويل المشاريع من المصارف عبر إقرار القوانين الخاصة بتطوير بورصة بيروت لفتح الأفق أمام الاستثمار والشراكة، بدلاً من الاستدانة.

كما أن تحقيق الاقتصاد المنتج والتنمية المستدامة يتطلبان زيادة القيمة التنافسية للمنتجات والخدمات التي ينتجها الاقتصاد الوطني وفتح أسواق جديدة في المنطقة والعالم لتسويق هذه المنتجات.

ويعتمد هذا النموذج التنموي البديل على خفض كلفة الإنتاج والخدمات العامة من خلال تأمين بنية تحتية متكاملة ومتراصة (كهرباء، مياه، إنترنت، نقل عام) تيسر إشراك جميع المناطق وتطوير الاقتصاد المحلي للمدن وتخفيض الاعتماد على الخدمات والسلع المستوردة قدر الإمكان.

كما يجب تطوير وتصويب مناهج التعليم لبناء الكفاءات المطلوبة، وبذلك ربط فرص العمل الجديدة بالكفاءات المتوفرة.

ومع دخول لبنان مرحلة تطوير قطاع النفط والغاز، يجب أن يكون الهدف تأمين المصلحة العامة وخلق فرص العمل واستثمار المداخل بما يخدم الأجيال القادمة والإنماء المتوازن، مع الالتزام بأعلى معايير الحوكمة الرشيدة والشفافية والحفاظ على البيئة.

وأخيراً، يتطلب النموذج الاقتصادي الذي نسعى إليه مراجعة طارئة للسياسات المالية والنقدية التي راكمت الديون وكوست حالة ضعف ميزان المدفوعات وارتكزت على التحويلات المالية للمغتربين، فبذلك تحولت الاستثمارات من القطاعات البناءة والمنتجة إلى رساميل مجمدة تحفزها الفوائد العالية على الإيداعات المصرفية، بالإضافة إلى غياب نظام ضريبي يحد من المضاربات العقارية. ومن شأن هذا النموذج الاقتصادي إن يسهم في تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عبر توسيع القاعدة الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي. أما فيما يتعلق بحجم الدين العام، فلا بد من ضبط وتقليص العجز في المالية العامة وإعادة النظر في السياسة النقدية وأسعار الفوائد.

### الالتزام بالتربية والثقافة للجميع

من البديهي إن بناء المجتمع الذي تسوده سياسة محورها الناس يتطلب الاستثمار في البشر أولاً، أي توفير التعليم النوعي والثقافة والفنون للجميع.

يشكل التعليم أساساً لبناء المجتمع وتقدمه ولتنمية معارف وقيم ومواقف تسهم في تعزيز الديمقراطية بين أبنائه. فالتعليم حق لجميع أفراد المجتمع على أساس تكافؤ الفرص، بحيث يسعى إلى تنمية كافة القدرات إلى أقصى حد ممكن، بما في ذلك قدرات الموهوبين وذوي الحاجات الخاصة. ويفترض ذلك نوعية متقدمة من التعليم في المدارس والجامعات، يلعب فيه التعليم الرسمي دوراً أساسياً باعتماد الطرق والوسائل التربوية الحديثة التي تتماشى مع تقنيات العصر وتحوّل الصرح التعليمي إلى مختبر دائم ومساحة فكرية علمية، من خلال مناهج وطرق تعليمية حديثة متطورة تجذب التلاميذ وتحررهم من المناهج التعليمية الجامدة القديمة، فيهيئ ذلك الأجيال الجديدة لتكون منتجة وفعّالة في تطور المجتمع.

يتطلب ذلك تحييد المؤسسة التربوية، بما فيها الجامعة اللبنانية، عن المحاصصة السياسية والطائفية واحترام دورها كمكان عام جامع للبنانيين وكأداة لتطوير الطاقات البشرية بما يتناسب مع التطورات العالمية وأسواق العمل.

كما أن الاستثمار في البشر يتطلب بذل الجهود للمحافظة على هويتنا الثقافية المشتركة وتطويرها من خلال حماية الإرث الثقافي بأشكاله العمرانية والطبيعية والفنية وتعزيز الإبداع والإنتاج الفني والأدبي ووضع البرامج التي تشجع المشاركة في النشاطات الفنية والثقافية ودعمها لتكون متاحة للجميع.

### الالتزام بتسيخ ثقافة السلم:

نسعى إلى ترسيخ ثقافة السلم الأهلي كي تنسحب مفاعيلها الإيجابية على جميع الأطر الحياتية للمواطنين إن في العلاقات العائلية أم في الحيز العام. فقد تغلّب خلال العقود المنصرمة منطق العنف في حل النزاعات بين المواطنين، الذي تكسّر نتيجة المعالجة الخاطئة لفترة ما بعد الحرب الأهلية، بدءاً من إقرار قانون العفو العام وتغييب كل الآليات الحقوقية التي تكفل التوصل إلى المصالحة والمصالحة إلى عدم إقرار مشروع قانون الأشخاص المفقودين والمخفيين قسراً.

وقد انعكس تفشي ظاهرة العنف غير المعاقب بأشكاله المتعددة الموجّه ضد جميع أفراد المجتمع، وخاصة ضد المرأة والفئات المهمّشة، انعكاساً غير مسبوق على حياة المواطنين اليومية.

أولاً، سلاح المواطنين المنفلت: في ظل غياب الإرادة السياسية لضبط الوضع الأمني وتطبيق القانون دون انتقائية، يستمر هذا السلاح في حصد ضحايا مدنيين.

ثانياً، سلاح بعض الأحزاب أو الجهات: حيازة بعض الأحزاب السياسية للسلاح وانعكاس ذلك على قرارات السلم والحرب قد تتحول إلى عامل يزعزع استقرار البلاد في أية لحظة، إن من داخلها أم من خارجها.

ثالثاً عنف بعض الأجهزة الأمنية ضد المدنيين: رغم صحة أن الاستخدام الشرعي للقوة حكر على الدولة، إلا أنه ينبغي أن يمارس ضمن أطر قانونية شفافة، على النقيض مما نشهد من استخدام مفرط للعنف ضد متظاهرين سلميين ومن تعذيب موقوفين.

## ٥.٢ الدولة

### الالتزام بمدنية الدولة:

تؤمن بالدولة المدنية، أي الدولة المستقلة تماماً عن سيطرة أيّ سلطة دينية أو عسكرية، والتي تحافظ على مسافة واحدة من جميع المواطنين والمواطنات، بغض النظر عن الانتماء الطائفي والهوية الجنسية والخلفية الاجتماعية.

كما أن على الدول المدنية أن تؤمّن خياراً مدنياً لإدارة الأحوال الشخصية للمواطنين والمواطنات، بما يتطابق مع الدستور، وأن تكرس المساواة بين المرأة والرجل في القانون وفي الواقع، بما في ذلك في قانون الجنسية وقوانين الأحوال الشخصية.

إضافة إلى ذلك، الدولة التي نطمح لها تحترم حقوق الإنسان وتتعاطى مع كل اللبنانيين واللبنانيات كأفراد كاملين المواطنين، وتتحمّل المسؤولية تجاه جميع المقيمين والمقيّمات على أراضيها، سواء كانوا مكتومي القيد أم عاملين أم لاجئين، كي يتمتعوا جميعهم بحقوق وكرامات تصون إنسانيتهم وترتب عليهم واجبات تجاه بعضهم وتجاه الدولة. وذلك يتطلب تكريس مبدأ فصل السلطات وتفعيل دور السلطة القضائية (وسيادة القانون) واحترام الحريات المصانة في الدستور وفي المواثيق الدولية التي وقع عليها لبنان، كحرية التعبير وحرية التجمع وحرية الاعتقاد.

### الالتزام بالديمقراطية قاعدة أساسية للحكومة:

الدولة التي نطمح لها تكرس وتفعيل مبادئ الديمقراطية من خلال تأمين التمثيل الحقيقي للناس واحترام إرادة الشعب، بصرف النظر عن الانتماء الطائفي والهوية الجنسية والخلفية الاجتماعية.

كذلك يفرض تفعيل الديمقراطية تطبيق مبدأ تداول السلطة في المهل المحددة دستورياً وإجراء الإصلاحات القانونية لتحسين الآليات والضوابط التي تؤمن عملية انتخابية أكثر حرية وشفافية وعدالة، وذلك باعتماد مبدأ النسبية في التمثيل

السياسي وضمان حق كل مواطن ومواطنة في اختيار مكان اقتراعه/ها وحق نقل النفوس وفقاً للقوانين والأنظمة اللبنانية المرعية.

كما تتطلب الديمقراطية تطبيق نظام الضوابط والتوازنات، ما يقتضى تكريس مبادئ الشفافية والمساءلة والفصل والتوازن بين السلطات، مع المحافظة على التعاون والتنسيق فيما بينها.

بالإضافة إلى ذلك، حان وقت اعتماد اللامركزية الإدارية وتفعيل دور سلطات محلية قادرة على التجاوب مع حاجات الناس وتصحيح الخلل في العلاقة بين السلطات المعيّنة، كالمحافظ، والمنتخبة، كمجالس البلديات، وخصوصاً في بيروت. ولتحقيق هذه الغايات، يجب اعتماد الآليات التشاركية في عملية اتخاذ القرار، بما في ذلك تقدير موازنات البلديات وعقد اجتماعات مفتوحة مع السكان تطلعهم وتستشيرهم في الخيارات الإنمائية والخطط المطروحة لمناطقهم ومدنهم.

ويتطلب ذلك كله إقرار جميع القوانين التي تعزز الشفافية، بما فيها قانون الإثراء غير المشروع، والفصل الكلي بين المصالح العامة والمصالح الخاصة وتفعيل الدور الرقابي لكافة السلطات العامة وعليها، بما فيها البرلمان. ومن الضروري محاربة ظاهرة التداخل والتواطؤ بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

#### الالتزام باستقلال القضاء:

من أهم عناصر نموذج الحوكمة الرشدية الذي نسعى له هو نظام قضائي قوي ومستقل وشفاف لتحرير قراراته من التدخلات السياسية. ذلك يتطلب تحديث الأنظمة المتعلقة بالتنظيم القضائي وعمله كما يتطلب الرفع من شأن الممارسات الضارة داخل السلطة القضائية.

#### الالتزام بدور فعال للمؤسسات العامة:

تبقى الدولة بمؤسساتها المركزية والمحلية الضامن الوحيد لحقوق ومصالح الناس. لذا، للمؤسسات العامة المسؤولية الكبرى في إدارة شؤون البلاد، من المالية العامة، إلى تأمين الخدمات الأساسية، مروراً بتحديث البنى التحتية. وبناءً على ذلك، نبدأ بالإصرار على تفعيل دور هذه المؤسسات التي تعطلت بعد تفريغها من طاقاتها البشرية والمالية، ولعل مؤسسة كهرباء لبنان ووزارة الاتصالات تمثلان نموذجين صارخين عن حالة الإفلاس المتعمد هذه. ونؤكد أنه إذا ما تطلب تحقيق هذه المهام الأمر إشراك القطاع الخاص، فإن ذلك يجب أن يتم لمصلحة المواطنين أولاً، بعيداً عن نهج الخصخصة العشوائية للخدمات والمرافق العامة والحيز العام كما الآن، كما ينبغي أن يخضع لرقابة دقيقة.

كما يتطلب قيام المؤسسات العامة بدور فعال بناء مؤسسات وآليات تعتمد الشفافية في المعطيات وعملية اتخاذ القرارات في كافة الإدارات العامة، ما يسمح بتحديد المسؤوليات ومحاسبة المسؤولين وصانعي القرار على أداؤهم. فبالرغم من إقرار قانون حق الوصول إلى المعلومات، ما زال هناك، نتيجة تقاعس الإدارات الرسمية، الكثير من العوائق التي تعرقل تطبيق هذا القانون.

ويجب أيضاً وضع سياسة عامة تفرض الشفافية على الأصول الخاصة لدى الجميع، لضمان نزاهة المؤسسات والإدارات والتصدي لتفشي الفساد والهدر في الإدارات العامة وللحفاظ على المال العام والأملاك العامة وحماية حقوق المواطنين.

ولا يكون ذلك إلا من خلال احترام الشروط الدستورية والقانونية في إدارة المالية العامة كإقرار الموازنة العامة في موعدها والالتزام بسنويتها. ولا بد من الإشارة هنا إلى مبادرة "بيروت مدينتي" في تأسيس بلدية الظل لمراقبة أداء بلدية بيروت ومناصرة مطالب سكان المدينة.

ومن شأن الشفافية في الإدارات العامة، المركزية والمحلية، تعزيز مبدأ التوظيف على أساس الجدارة، مترادفاً مع رفع أجور القطاع العام ومكافأة الفعالية عبر نظام ترقية يستند إلى الأداء الجيد في خدمة المواطنين.

### الالتزام برؤية تنموية ومستدامة متكاملة للوطن:

لابد من تبني رؤية تنموية متكاملة للوطن تربط بين جميع مناطقه بعضها ببعض كجسم واحد، رؤية تتصدى لنهج المحاصصة الحالي الذي جزأ أراضي ومناطق الوطن حسب الانقسامات الفئوية. فقد جعل الوضع القائم مدنا وقرانا جيوباً صغيرة غير قابلة للحكم، كما حول مبادئ النمو المتوازن إلى نهج محاصصة يهدر المال العام ويحول دون فرص التنمية الحقيقية.

كما أن من الضروري اعتماد نهج تخطيطي متكامل لمدننا الكبرى. فقد باتت العاصمة بيروت مثلاً صارخاً على حالة التجزئة الإدارية هذه التي شتت فضاء المدينة بمساحتها الكبرى ووزعته على عشرات البلديات المحيطة ببيروت، دون أن تكون قادرة على التنسيق فيما بينها لتلبية حاجات السكان اليومية في التنقل أو السكن أو معالجة النفايات أو الخدمات الأساسية.

ولا بد من استحداث وتطبيق القوانين السارية والتعهدات الدولية لاسترداد السواحل والجبال المنهوبة وحماية الموارد المائية القيمة والأراضي الزراعية والحرجية.

أما فيما يختص بالبيئة، فنحن نطمح إلى أن تكون للبنان نظرة عصرية وطويلة الأمد تتعاطى بمسؤولية وفهم مستدام لمحيطنا الطبيعي للحفاظ عليه للأجيال القادمة. وفي هذا السياق، نرى أن الإصلاحات المطلوبة باتت معروفة: بدءاً من العمل على اتخاذ تدابير عاجلة للحد من إنتاج النفايات الصلبة، واعتبار معالجتها فرصة لخلق قطاعات اقتصادية جديدة تولد فرص عمل وتعزز أنماط حياة صحية، مروراً باعتماد برامج إرشاد زراعي لتوجيه المزارعين والحد من الممارسات المضرة بالبيئة والإنسان، وكذلك اعتماد إجراءات عاجلة للحد من تلوث المياه والتربة، من خلال الإدارة السليمة لاستخراج المياه وترشيد استهلاكها وتكرير المياه المبتذلة، وصولاً إلى ترشيد عمل الكسارات والمراجل والالتزام بالمعايير البيئية في إدارتها، إضافة إلى تنظيم عملية التخلص من النفايات الصناعية.

إن اعتماد نهج التخطيط الاستراتيجي المسؤول اجتماعياً مدخل لاستعادة وحدة أراضينا المشتركة ولتطبيق استراتيجيات شاملة تحتوي العمران العشوائي وتنظمه، وتحمي الغابات والأحراج والثروة المائية والمواقع التراثية، وترسخ مبدأ التنمية المستدامة الطويلة الأمد، بدلاً من الحسابات الضيقة التي تمنع التنسيق والتخطيط على مستوى مدني ووطني شامل (كما في الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، التي صادق عليها مجلس الوزراء عام 2009).

أخيراً وليس آخراً، لا مناص من الاعتماد التدريجي على مصادر طاقة بديلة متجددة، ما سيؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وتحسين سبل العيش والحد من التلوث.

## ٥,٣ المدينة

### الالتزام بالمدن كمساحات حاضنة تضمن حقوق الجميع

منذ حملتنا خلال الانتخابات البلدية، يقوم التزامنا على توجه استراتيجي لجعل بيروت مدينة صالحة للعيش الكريم، توفر لأهلها جميعاً ظروف حياة صحية تسمح لهم أن يكونوا أفراداً فاعلين منتجين في المجتمع. وكان برنامج الحملة قد ترجم هذا التوجه إلى مشروع تنموي عملي يسعى إلى تعزيز دور بيروت كمدينة حضرية بارزة ومركز إقليمي ثقافي واقتصادي نابض، دور يليق بعاصمة لبنان. واليوم نرى أن هذا الطموح يجب أن يمتد إلى جميع المدن اللبنانية لتتحول قرانا ومدننا من مناطق غير

مؤهلة للعيش الكريم ومنقسمة على أسس اقتصادية وطائفية إلى مساحات حاضنة تضمن حق الجميع في السكن والتنقل والعمل والصحة والحفاظ على الهوية الثقافية الجامعة والأمان والرفاهية.

ترتكز استراتيجيتنا على مجموعة من الأركان التخطيطية المتكاملة التي تسعى إلى خلق ترابط أكبر بين المدن وجوارها، عبر تفعيل التواصل بين البلديات والإدارات الرسمية التابعة للسلطة التنفيذية، كالمحافظ والوزارات المختصة. ويتم ذلك من خلال تفعيل الشراكات الفاعلة وتبني استراتيجيات التخطيط المدني العصري، التي تعتمد على النقل العام والنقل السلس في حركة المواطنين اليومية وتكزس خطط التشجير وتساهم في تنقية الهواء وتستحدث قوانين صارمة للحد من التوسع العمراني العشوائي وتطبيق هذه القوانين، ما من شأنه توجيه حركة البناء توجيهاً مدروساً يحول دون تدمير مواردنا الطبيعية.

كما تؤكد رؤيتنا للمدينة على التزامنا بمفاهيم المساواة والعدالة الاجتماعية، التي تترجم من خلال إعادة القيمة الاجتماعية للأرض، وذلك بالحدّ من المضاربات العقارية وإدخال أدوات التخطيط المدني الحديثة والضرائب العادلة واعتماد السياسات السكنية والاقتصادية الدامجة، كنظام نسب السكن الميسر.

ولذا، من الضروري تطوير الأطر التنظيمية التي تسمح بإدارة المدن وضواحيها كوحدة متكاملة (مثلاً بيروت الكبرى) وإعادة النظر في صلاحيات المؤسسات العامة المتضاربة أحياناً وإقامة إدارات معنية بالقطاعات الأساسية كالفسحات العامة أو التلوث البيئي المدني أو النقل وغيرها. كما من الضروري تفعيل لجان الأحياء في البلدية وتشجيع ودعم تأسيس مؤسسات لا تبتغي الربح تستطيع أن تساعد على ربط المؤسسات العامة بالأحياء وتلعب بذلك دور صلة الوصل بين الناس وأعضاء مجالس البلديات. كما أصبح من الضروري تبني آليات تشاركية في إدارة الشؤون البلدية في عصر تناقش فيه الموازنات العامة علناً وتخصص حصص منها لمشاريع يختارها سكان المدن، وتعرض فيه المشاريع على الأحياء ليكون لرؤى ورغبات أهلها تأثير على مستقبل مدينتهم.

### التزامنا ببرنامج "بيروت مدينتي" الاستراتيجي لتحسين المدينة

- تحسين ظروف العيش، بما في ذلك فرص التنقل، وزيادة المساحات العامة والخضراء، والمحافظة على النظافة، ومحاربة التلوث.
- السعي جهيداً إلى تأمين المكونات الأساسية للعيش الكريم، مثل السكن والعمل والخدمات الاجتماعية.
- إيجاد بيئة حاضنة للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية بتطوير الأسواق المحلية والشعبية، ودعم التجارة، وتشجيع روح المبادرة والابتكار، ومحاربة البطالة؛
- تعزيز قدرة البلدية على إنعاش الحياة الاجتماعية والثقافية في المدينة؛
- استرداد دور البلدية بصفقتها سلطة محلية منتخبة، وبالتالي ذات شرعية ديمقراطية، وهيئة عامة فاعلة، تسهر على تلبية احتياجات المواطنين.

## ٥,٤ علاقة لبنان بالمحيط والعالم

### الالتزام بدور مستقل وسيد للبنان في منطقتنا

لا بد من التأكيد أولاً على الالتزام بدور مستقل وسيد للبنان والإصرار على أن السيادة تبدأ بشرعية التمثيل عبر العودة الدورية والمنتظمة إلى خيارات المواطنين، وأنها تكتمل ببسط سلطة الدولة وحكم القانون على كامل الأراضي اللبنانية، من خلال استرداد دور مؤسساتها في استلام زمام الحكم في مجالات السياسات الخارجية والدفاعية والاقتصادية والاجتماعية والمالية.



أما فيما يتعلق بإشكالية السلاح الخارج عن إمرة الدولة، والذي أخذ منحى مذهبياً يستخدمه السياسيون أداة للاستقطاب والتفرقة، نرى أن الحل العملي الشامل يكون عبر تحييد السلاح عن الطوائف، من خلال تعزيز الجيش وتفعيل استراتيجية دفاعية متكاملة فوراً ليصبح الأمر شأنًا وطنياً جامعاً.

وبما أن سيادتنا مهددة باستمرار نظراً لموقع لبنان الجغرافي في منطقة عرضة للمشروع الصهيوني الاستعماري، بالإضافة إلى أطماع دول أخرى تغذي النزعات الطائفية خدمة لمصالحها وتستدرجنا في نزاعات لامتناهية، نرى أن وضع استراتيجية دفاعية سيادية يتطلب مقاربة اجتماعية واقتصادية وسياسية شاملة، تبدأ بإعادة بناء مؤسسات الدولة وتحريرها من الزبائنية السياسية، وخاصة المؤسسات الأمنية والعسكرية، لتكون مرتبطة فقط بقرار الدولة الديموقراطي. وعليه، نطالب بأن يصبح أي سلاح خارج سيطرة الدولة اللبنانية تحت إمرتها. فالسيادة تشترط دعم الجيش والقوى الأمنية وبناء قدراتها البشرية والعسكرية بما يمكنها من الدفاع عن الأراضي اللبنانية وتوفيرها للأمن على كامل الأراضي اللبنانية. ونحن نؤمن بضرورة تعزيز قدرة المجتمع وتحصينه للصمود في وجه أي عدوان أو تدخل خارجي، بما يحفظ له كرامته وانتماءه للدولة. وذلك يقتضي تعميم ثقافة المقاومة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي فقدها اللبنانيون واللبنانيات منذ سنوات نتيجة مذهبة العمل السياسي والوطني.

هكذا تسترجع الدولة اللبنانية سيادتها على أراضيها المحتلة وتتكفل بحماية حدودها ومواطنيها وردع أي اعتداء على الأراضي اللبنانية من أي طرف أتي.

### الالتزام بالقيم المبدئية

يجب أن تتحدد علاقات لبنان الإقليمية والدولية انطلاقاً من مبادئ وقيم سامية محورها الإنسان، وينبغي أن تسعى سياساته الخارجية إلى ترسيخ قيم ومبادئ من مثل العدالة وعدم التمييز والارتقاء بالإنسان وحضارته. وتشكل المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وعدم التمييز وغيرها مرجعاً لتحديد ورسم معالم وآليات الوصول إلى هذه الغاية. وتحت هذه المظلة، تشكل المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية المنطلق الثاني لسياسة لبنان الخارجية.

ويترجم كل ذلك بدعم القضايا العادلة للشعوب، خاصة تلك التي تعاني الظلم من قمع وتمييز عنصري ومعاناة، لتعزيز الحق في العيش الكريم دون خوف وتوفير الظروف الملائمة للرفاه والتطور والإبداع. ومن الطبيعي أن تكون مصالح لبنان وشعبه مترابطة بمصالح محيطه الجغرافي والثقافي المباشر، ما يرتب عليه مسؤولية دعم الشعب السوري في مطالبه المحقة ضد الاستبداد. وفي هذا السياق أيضاً، على لبنان الاستمرار في دعم النضال التاريخي للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني.

كما يترجم هذا الالتزام برؤية ومواقف مبدئية تجاه القضايا الأساسية في عالمنا اليوم، التي تشمل تطور منظومات الأسلحة بما فيها الترسانة النووية التي لا تخضع لرقابة كافية، وتغير المناخ نتيجة استهلاك الوقود الأحفوري والعادات المدمرة، وما يسمى "الذكاء الاصطناعي" المصمم لاستقطاب اهتماماتنا وتوجيه رغباتنا. وإذا كانت الغاية هي المحافظة على عالم كريم وحياة كريمة لأولادنا، فإن من الملح إعادة التفكير في نموذج التنمية، وانتهاج طريق آخر يمكن البشر من العيش بتناغم وفي انسجام مع الطبيعة.

## 6. تشخيصنا للوضع الحالي

منذ انتهاء الحرب الأهلية، يعيش المواطنون اللبنانيون سلسلة أزمات وخضّات متلازمة تضعهم في حالة عدم استقرار مستمرة ناتجة عن مشاكل بنيوية وتحول دون تمتعهم بأبسط الحقوق، كالحق ببيئة نظيفة وآمنة والحق في التعلم وتأمين سبل العيش الكريم.

ومن بين هذه المشاكل البنيوية:

- تتشكل الطبقة السياسية الحاكمة حالياً من فاسدين، أعفى معظمهم نفسه من المحاسبة بقانون عفو عام صدر سنة 1990، وتعرّش هؤلاء المناصب معطلين تداول السلطة. هكذا بدأت حقبة عدم المحاسبة وتغلب منطق أولوية المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، لا بل أبدع هؤلاء الفاسدين في وضع قوانين انتخابية مفصلة على قياسهم، تلغي أبسط شروط التمثيل الديمقراطي. وشلّت المنظومة القضائية لإفشال السلطة الرقابية وإخضاعها لمنطق التبعية والولاء للزعماء.
- على صعيد السياسة الخارجية، تتشكل الطبقة السياسية الحاكمة من منفذين ملحقين بقوى خارجية حولت البلاد إلى ساحة تصفية حسابات إقليمية وورطت المواطنين في انقسامات حادة، فيما تُغيب القضايا العربية الجوهرية، وفي طليعتها القضية الفلسطينية، ومطالب الشعوب العربية المحقة في التحرر من الأنظمة السلطوية والاستبدادية.
- استغلت الطبقة السياسية الحاكمة موارد الدولة بزبائنية جرّدت اللبنانيين من مواطنيتهم فأضحوا مرتين في كل ما يتعلق بحياتهم اليومية وفي الاستفادة من خدمات الدولة، كالطبابة والتعليم المجانيين. وفي ظل انقضاؤ زعماء الطوائف على جهاز الدولة، حوّلت الوظائف في الإدارات العامة إلى وسيلة لترسيخ سيطرتهم على سبل عيش المواطنين. وحال هذا الوضع دون العمل بمبدأ الجدارة في تولّي وظائف الدولة، ما قضى ويقضي على أي فرصة حقيقة لبناء دولة فاعلة، وما انسحب بدوره بوضوح على المؤسسات العامة التي أُفرغت من دورها في خدمة المواطن.
- أمعنت الطبقة السياسية الحاكمة في تحويل الدولة إلى أشلاء توزعها على أقطابها، وتتعامل مع المواطن بطريقة فوقية إقطاعية تستعين بالطائفية من حين لآخر لترسخ الانقسام بين أفراد المجتمع اللبناني، ما يحافظ على استمرارية التحكم به. ويبدأ مشوار التعبئة في سن مبكر، إذ يلحق كل طفل رواية طائفية لتاريخ مشترك تحتفي بأبطال وتمجدهم وتحط من آخرين وتهمشهم، فيما يغيب دور الدولة في تقديم منهاج موحد ينمي حس الانتماء الوطني ضمن دولة مدنية تنصف جميع مواطنيها.
- استبدل النموذج الاقتصادي المعتمد منذ عقود، والذي نشأت الطبقة السياسية الحاكمة في أحضانه، المبادئ التنموية المستدامة بسياسات اقتصادية مجحفة خلقت عقبات كبيرة أمام الشركات الناشئة وأدت إلى تراجع الاقتصاد الوطني وإلى نقل ثروات البلاد إلى قلة من المستفيدين يعملون على صفقات قصيرة الأمد.
- أخيراً، تأخذ الطبقة السياسية الحاكمة حالياً قراراتها وراء الكواليس وضمن صفقات وتسويات تُبرم بشكل غير دستوري وخارج المؤسسات الشرعية، إساءة بما يسمى بطاولة الحوار الوطني. كما حُرّف مفهوم الدولة عبر توكيل مهامها لجهات خاصة لا تخضع للرقابة والمحاسبة. وهذا حال المنظومة الدفاعية والقطاع المالي والرعاية الاجتماعية وغيرها من المهام. وبذلك يُحمّل البلد عبء أخطاء هذه الجهات الفتوية في قرارات الحرب والسلم وتراكم الديون وتتسع الهوة بين الأغنياء والفقراء. أما الأرض، فهي تعاني أيضاً من ممارسات تخريرية لبيئتها وطبيعتها شوهدت معالمها ولوثت مواردها بشكل همجي تصعب معالجته.

في كل هذه الخيارات التي تأخذها الطبقة السياسية الحاكمة والتي تؤثر على حياته اليومية، ليس للمواطن أي تأثير على القرارات المصيرية. وقد نجم عن ذلك تطبع المواطنين مع حالة من فقدان الأمل في التغيير، خاصة بين الشباب والشابات، ما أدى إلى اللامبالاة وعدم الثقة بالعملية الديمقراطية، ومن ضمنها الانتخابات. اليوم، غدت الهجرة الخيار الأنسب لمن يطمح إلى حياة أفضل مما فرض عليه، أما إذا اختار البقاء فإنه يعيش في بلد يتخبط في أزمات عدة، كانقطاع الكهرباء وشح المياه وكرثي النفايات والنقل العام والأزمات الأمنية وتكاليف السكن الباهظة وتدهور معايير الصحة والتعليم. وفي الحالتين، يخسر لبنان مواهب ومهارات أهله، ما يكرس حلقة مفرغة لا بد من العمل على كسرها من خلال الانخراط في العمل السياسي لإحداث التغيير المنشود.

## ٧. خارطة الطريق: كيف نصل إلى أهدافنا؟

ترتكز استراتيجيات عمل "بيروت مدينتي" على ثلاثة مداخل أساسية:

أولاً، تشكيل مجموعات عمل فاعلة في أحياء بيروت، مؤلفة من سكانها، مهمة كل منها متابعة قضايا الحيّ وشؤون أهله، ومواجهة المشاكل التي تعترض حياتهم اليومية وبلورة حلول لهذه المشاكل، والضغط لتنفيذ هذه الحلول؛

يحول واقع الحال دون أهالي الأحياء والمشاركة في معالجة شؤون حياتهم. ويتجسد هذا الواقع في قانون انتخابي يفصل المقيمين غير المقيدين عن المقيدين (مقيمين كانوا أم لا)، فينجم عن ذلك انعدام تمثيل المقيمين في الأحياء وغياب كافة أشكال المشاركة أو المحاسبة، التي استبدلت بثنائية الزبائنية مقابل الولاء. إضافة إلى ذلك وبدءاً من الحرب الأهلية، اختزلت الأحياء بالقوى السياسية، محلية كانت أم وطنية، التي وضعتها في حالة ضعف إزاء نفوذها.

بناءً على هذا، يهدف العمل في الأحياء مع السكان المقيمين إلى كسر هذه الحلقة المفرغة من الضعف المزمن وإعطاء السكان الأدوات والآليات الضرورية لفرض صوتهم على عملية صنع القرار في كل ما يخص شؤون أحيائهم.

على هذا الصعيد، يجري العمل من خلال:

- بلورة حاجات الحيّ وهمومه، ثم رفعها إلى السلطات المحلية، وصولاً إلى الضغط لسدّها عند الحاجة
- بناء "حيّ فاعل" عبر تشجيع العمل الجماعي في الحيّ وتفعيل روح المبادرة فيه وتعزيز شعور الانتماء له كلبنة في بنیان يسمح للمقيمين في المدينة باسترداد حقهم فيها.
- تقديم المشورة للتعرف على الإمكانيات المتاحة ضمن الحيّ وتوظيفها للدفاع عنه.
- تقديم المساعدة في جمع المعلومات عن الحيّ وتحليلها وحفظها وتعميمها وتحويلها إلى مطالب.
- التنسيق بين المطالب المتطابقة في الأحياء المتنوعة والارتقاء بها لتصبح سياسات مدينية بديلة.
- عقد اللقاءات والاجتماعات العامة لإبلاغ سكان المدينة بالمشاريع العامة ومشاريع القطاع الخاص المخطط لتنفيذها في الحيّ والتي ستؤثر على حياة سكانه.
- كسر الصورة النمطية للأحياء والعمل على صورة إيجابية يميّز بها الحيّ المعني، وذلك عبر خلق البصريات ونشرها على نطاق واسع بين الناس.

ثانياً، رصد أداء الإدارات العامة ومراقبتها، وعلى رأسها بلدية بيروت بتفعيل جميع الآليات المتاحة قانوناً وتحفيز الرأي العام والضغط على الجهات الرسمية للاستجابة لحاجات السكان وتمكين ودعم الناس لطرح وتحقيق مشاريع بديلة؛ ويعني ذلك عملياً:

- نشر المعلومات عن قرارات ومشاريع البلدية والوزارات وتعميم نتائج الدراسات ذات الصلة، والدعوة بشكل منتظم إلى الدفاع عن السياسات والمشاريع التي تعكس مصالح السكان على النحو الأمثل.
- اقتراح سياسات ومشاريع واقعية تحفظ/تلي المصلحة العامة عن طريق العمل المباشر مع السكان وبناء شبكات تواصل مع الباحثين ذوي الخبرة وغيرهم من الأفراد الذين تتقاطع رؤيتهم مع رؤيتنا.
- توفير منبر للمواطنين لابتكار الحلول للمشاكل المحلية وتوسيع نطاق تلك الحلول لتلائم المجتمع بشكل عام. ويتحقق ذلك بإقامة شراكات مع وسائل الإعلام والمؤسسات التربوية والمنظمات والنقابات لإشراك الأغلبية الصامتة في خلق حلول عملية للمشاكل المستعصية.

— العمل بشكل وطيء مع مجموعات الأحياء لمناقشة القضايا وتبادل الآراء لسد الفجوة بين رؤية وحاجات سكان المدينة والسياسات والمشاريع التي تنفذها الجهات الرسمية.

ثالثاً، توفير بيئة داعمة ومتعددة الموارد والأدوات الانتخابية تسعى إلى تحسين التمثيل السياسي من خلال السعي إلى إصلاح العملية الانتخابية والنظام التمثيلي من جهة وتولي المناصب التمثيلية ومواقع القرار من خلال العملية الانتخابية من جهة أخرى.

في هذه الاستراتيجية الثالثة تحد مباشر للطبقة السياسية وذلك عبر العمل المنظم واستعمال الانتخابات كفرصة لتحسين تمثيل الغالبية. وهنا يمكن إيراد ثلاث استراتيجيات عامة نجملها باختصار:

- البناء على تجربة بيروت مدينتي في الانتخابات البلدية التي خاضتها في العام 2016، تطويرها، والترويج للدروس التي تعلمناها منها، وذلك استعداداً للانتخابات المقبلة في العام 2022.
- الضغط والمناصرة باتجاه قوانين انتخابية أفضل، ولا سيما تلك التي تحرم المقيمين غير المقيمين في بيروت من المشاركة في الانتخابات البلدية في بيروت، وذلك لخلق إمكانية تمثيل أفضل في العاصمة التي تضم أكبر عدد من سكان لبنان.
- بناء التحالفات: تجهد بيروت مدينتي لتنظيم أعضائها في منظمة كبيرة ونشطة ذات قاعدة جماهيرية عريضة وتحسين التحالف مع منظمات تمثل تلك القاعدة التي تطمح إلى خلقها.
- خارج الإطار البلدي، المساهمة في الحملات ضمن تحالفات ودعم المرشحين الناشطين في النقابات المهنية والأندية المؤثرة حيثما يكون ذلك متاحاً (لا سيما تلك المتعلقة بقضايا المدينة وشؤونها)، لإيصال أشخاص أكفاء ممن يتبنون برامج عمل مسؤولة تلتقي مع رؤيتنا ويلتزمون بتنفيذها بعيداً عن المصالح الفردية أو المكاسب الخاصة.